تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

د. بن عبد العزيز سفيان
جامعة طاهري محمد –بشار–الجزائر
Benabdelazizsoufyane@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الإشارة لمدى أهمية استفادة الجزائر من آلية الذكاء الاقتصادي كمدخل مساعد لاندماج الاقتصاد الوطني الجزائري في الاقتصاد العالمي بعيدا عن قطاع النفط، من خلال الاستفادة الذكية من استثناءات المنظمة العالمية للتجارة لحماية هذا الاقتصاد وذلك عن طريق جملة من التحليلات والجداول البيانية وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها انه إذا ما أولت الدولة الجزائرية العناية بإستراتيجية الذكاء الاقتصادي فان ذلك سيكون حافزا لتقوية تنافسية اقتصادنا الوطني ضد المنافسة الأجنبية واختتمت بتوصيات ونتائج مهمة.

كلمات مفتاحية: ذكاء اقتصادي، شراكة، حماية، نفط، اقتصاد جزائري، منظمة التجارة العالمية.

Abstract

This study is designed to refer to the importance of Algeria benefit from economic intelligence mechanism assistant to the integration of the Algerian national economy in the global economy away from the oil sector, through smart to take advantage of the World Trade Organization to protect this economy exceptions, through a series of analyzes and schedules have reached the study to the conclusion that if the Algerian state has paid what strategy economic intelligence care, it would be an incentive competitive national economy to strengthen against foreign competition and concluded with recommendations and the results of the task.

Key words: economic intelligence, partnership, protecting, oil, Algerian economy, WTO.

مقدمة:

لقد أصبحت هناك ضرورة ملحة للاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار إستراتيجية تضمن سلامة الاقتصاد الوطني الجزائري من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية، باستعمال الأساليب الحديثة والمتجددة للحماية الذكية، التي تطورت النظرة لها من اعتبارها مجرد سياسات انغلاقية وتدابير دفاعية للحد من منافسة الإنتاج الوطني باستخدام وسائل جمركية ومالية وإدارية تؤدي إلى مزيد من التموقع الداخلي الذي يترافق مع مزيد من الجمود الفني والتقني والتسويقي والإداري إلى الإدراك بأن الحماية الإستراتيجية الذكية هي سياسات انفتاحية هجومية تقودها الدولة من خلال تحريك شبكة من المؤسسات من مختلف القطاعات مستغلة المزايا النسبية والمطلقة المتعلقة بعناصر الإنتاج والموارد الأولية والطاقوية ومستفيدة من الوزن السياسي والاقتصادي والمحلي والإقليمي والتكاملي ومستغلة طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول التي تحظى فيها بأولويات التعامل والشراكة.

إشكالية الدراسة:

فبناءا على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

"كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من آلية الذكاء الاقتصادي حتى تكون رافدا لتأهيل اقتصادها والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية وتوفير الحماية من المنافسة الأجنبية ؟"

الهدف من الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المرتكزات والمفاهيم الحديثة للذكاء الاقتصادي وكيفية استخدامه كوسيلة لتأهيل وتطوير الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الذكاء الاقتصادي بين المفاهيم الأساسية وآلية التطبيق.

المحور الثاني: واقع المبادلات التجارية الجزائرية والقدرات التنافسية.

المحور الثالث: الحماية الذكية للاقتصاد الجزائري من خلال الاستفادة من اتفاقيات واستثناءات المنظمة العالمية للتجارة كرافد للانفتاح الاقتصادي.

1. المحور الأول: الذكاء الاقتصادي بين المفاهيم الأساسية وآلية التطبيق

1.1. مفهوم الذكاء الاقتصادي:

لقد ورد أول تعريف عملي للذكاء الإقتصادي سنة 1994 من طرف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، حيث تم تعريفه على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان و المتدخلين الإقتصاديين لصياغة إستراتيجياتهم، وتتم هذه الأعمال من الناحية القانونية مع كل الضمانات اللازمة في المؤسسة مع توفر كل الظروف الحسنة من جودة وتكلفة وحسن التوقيت ،من أجل وضع وتنفيذ إستراتجية متناسقة لتحقيق الأهداف التي وضعتها ولتحسين موقعها في بيئتها التنافسية ".[1]

ويعرف الذكاء الاقتصادي أيضا من قبل **Alain Juillet*** بأنه:

" يشتمل على السيطرة وحماية المعلومة الإستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى: المنافسة في المجال الإقتصادي، الأمن الاقتصادي أمن المؤسسات، تعزيز سياسة التأثير".[2]

كما يعرف الذكاء الإقتصادي على أنه "مجموعة من الوسائل البشرية والتقنية التي يتم وضعها للوصول إلى تطور مؤسسة اقتصادية ما، ويتعداه حتى يشمل اقتصاد بلد ما.

2.1. نشأة مفهوم الذكاء الإقتصادي وتطوره عبر التاريخ:

عرفت نشأة مفهوم الذكاء الإقتصادي العديد من المحطات التاريخية نوجزها فيما يلي :[3]

– إن فكرة الذكاء الاقتصادي ظهرت مع ظهور التجارة ولاسيما عند ظهور اقتصاد السوق وقد أوضح "Fernand Braudel" في العديد من الدراسات التي قام بها حول القوة المتزايدة للمدن التجارية الكبيرة من القرن 15م إلى القرن 18م. وأن المنافسة بين المدن في شمال إيطاليا والمدن في فنلندا كانت بداية الهجومات التجارية والتجسس الإقتصادي وحتى التزوير.

– من أوائل التعريفات للذكاء الإقتصادي كانت في عام 1867 من طرف "Harold Wilensky"، من خلال كتاب بعنوان "l'intelligence organisationnelle"، فهو يعرف :" الذكاء الإقتصادي كنشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الإقتصادية والإستراتجية للمنظمة ، خزنت وأنتجت في إطار قانوني من مصادر مفتوحة ".

– في عام 1950 طورت اليابان نظام الذكاء الإقتصادي المرتكز على وزارة التجارة الدولية و الصناعة (MITI) ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO) لإنعاش اقتصادها .

– في سنة 1980 ومع عولمة الأسواق والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات و كان لـ "ميشال بورتر"أستاذ في جامعة هارفارد دور كبير في تطور مفهوم الذكاء الإقتصادي.

- في 1992 أنشأت فرنسا وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) والتي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية .

- في 2002 أدمج "Minefi" مفهوم الدفاع الإقتصادي ضمن مفهوم الذكاء الإقتصادي.

3.1. مكونات وخصائص الذكاء الإقتصادي:

1.3.1. مكونات الذكاء الإقتصادي: تنبني عملية الذكاء الاقتصادي على المكونات التالية:

- **سياسة التنافسية:**

تعتمد سياسة التنافسية على عمليات البحث والتطوير وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم. وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات. [4]

- **سياسة الأمن الاقتصادي :**

أصبحت الدولة تعترف وتقر بأنها ليست الوحيدة المسئولة عن الأمن الجماعي، فالمؤسسات هي أيضا يجب أن تشارك بصفتها عنصرا أساسيا في الأمن الاقتصادي الوطني من خلال حماية ومتابعة مصالحها الخاصة المشروعة.[5]

- **سياسة التأثير :**

يظهر دور هذا المكون خاصة على مستوى الهيأة المعروفة بإعدادها للنظم والمعايير التي تدير الحياة الإقتصادية من خلال العمل الضغطي " Lobbying"، وهو التأثير على القرار السياسي والاقتصادي.

2.3.1. خصائص الذكاء الاقتصادي: من بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر مايلي :[6]

-الإستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في إتخاذ القرارات؛

-وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الإقتصاديين وتشكيل جماعات الضغط والتأثير؛؛

-وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية؛

-إدماج المعارف العلمية، التقنية، الإقتصادية، القانونية والجيوسياسية؛

-السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

إذن وفي إطار البحث عن إستراتيجية تضمن سلامة الاقتصادات الوطنية على غرار الاقتصاد الجزائري من الانعكاسات السلبية، كان لابد من استعمال أساليب حديثة ومتجددة للحماية الذكية، سيتم التطرق إليها في إطار تحضير الاقتصاد الجزائري للاندماج في المنظمة العالمية للتجارة بعد استعراض واقع هذا الاقتصاد وقدراته التنافسية.

المحور الثاني: واقع المبادلات التجارية الجزائرية والقدرات التنافسية.

1.2. تحليل تطور التجارة الخارجية خلال فترة 2000-2012

1.1.2.تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2000-2012:

لقد عرف الميزان التجاري الجزائري قرابة العشرون سنة وفي أغلب محطاته خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2012 رصيدا موجبا إلا ما استثني في بعض السنوات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): تطور الميزان التجاري في الفترة 2000-2012

البيـان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات CFF	**9173**	9940	12009	13534	18308	20044	21460
الصادرات FOB	**22031**	19132	18825	24612	32082	34395	54610
الميزان التجاري	**12858**	9192	8616	11078	13775	14351	33150
نسبة التغطية%	**240**	192	157	182	175	221	255

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات CFF	27631	39479	39294	40473	47247	47490
الصادرات FOB	60163	79298	45194	57053	73489	71866
الميزان التجاري	32532	39819	5900	16580	26242	24376
نسبة التغطية%	217	200	115	144	155	151

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2012.

نلاحظ من الجدول أعلاه (جدول 01) أن الميزان التجاري الجزائري ابتداءا من سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري فيه بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض 10374 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 9201 مليون دولار أي بارتفاع قدر بـ 4 % بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 1999 في حين بلغت قيمة الصادرات 19575 مليون دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 56.32 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999 ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 212.75%، أما في السنتين المواليتين أي 2001 و2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى18825 مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى9940 مليون دولار و12009 مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192% سنة 2001 ثم

انخفضت إلى 8616 مليون دولار سنة 2004 وبنسبة تغطية 157%، لتستمر نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2012.

2.1.2. التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية 2000-2012

1.2 .1.2.التركيب السلعي للصادرات:

بفضل ما تنتهجه الجزائر من سياسة الأحادية في التصدير من خلال تركيزها على الصادرات الطاقوية (المحروقات)، لا زالت هذه الأخيرة تطغى على تركيبة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول(02): هيكلة الصادرات الجزائرية في الفترة (2012-2000) القيمة بمليون دولار

مجموعة الاستهلاك	أغذية	طاقة وزيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحيه	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	5	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	65	30925	102	552	1	52	16	31713
2005	67	45094	134	656	-	36	14	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	170	993	0.61	46	33	60163
2008	118	77361	333	1384	1.05	67	16.52	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489
2012	313	71794	167	1660	1	30	16	73981

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، 2006.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2012.

إن هيكلة الصادرات تبقى نفسها من سنة لأخرى، حيث أن الجزائر تعتبر دولة مصدرة لمنتج واحد و هو المحروقات التي تغطي بنسبة متوسطة تبلغ 96% من الصادرات خلال طيلة الفترة المدروسة، حيث سجلت سنة 2000 نسبة 97.22 % من إجمالي الصادرات لتنخفض انخفاضا طفيفا خلال السنتين 2001 و 2002 بالنسبتين التاليتين 96.61 % و 96.10 % على التوالي، ثم لتعود إلى الارتفاع فبلغت نسبة 97.27 % سنة 2003 وزادت ارتفاعا طفيفا في سنة 2004 لتبلغ نسبة 97.57 % وفي السنتين 2005 و2006 بلغت أقصى حدها حيث

تجاوزت 97.96 % و وصلت إلى حد 98 % من إجمالي الصادرات، ولعل الملاحظ ما بين سنة 2002 و2007 هو انتقال إجمالي الصادرات 18825 مليون دولار إلى 60163 أي بزيادة معتبرة قاربت 42 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والتي انتقلت من 25.24 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 74.95 عام 2007 وهو ما انعكس بالإيجاب على الميزان التجاري واستمر ارتفاع الصادرات بسبب الموارد الطاقوية سنة 2008 قبل أن يشهد انخفاضا طفيفا سنة 2009 بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية.

إذن تبقى مجموعة المواد الطاقوية بجميع أنواعها هي الغالبة على مكونات الصادرات نحو الخارج وعليه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا. وهو ما تبرزه ندرة الصادرات خارج المحروقات في الجدول الموالي:

جدول(03): تطور نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (2012-1990) مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات خارج المحروقات	612	648	734	673	788	907	1184
البيان	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	
الصادرات خارج المحروقات	1332	1937	1066	1526	2062	2062	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول (02)

من خلال الجدول أعلاه نسجل أن هناك ارتفاعا طفيفا في نسبة صادرات الجزائر من المنتجات خارج قطاع المحروقات، لكن هذا الارتفاع يغلب عليه المنتجات نصف المصنعة والتي تسجل في مجموعها مع السلع الأخرى ما لا يتجاوز 3 % من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية[7].

وبالتالي وتبعا لما سبق ومن خلال استعراض مختلف القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائر خاصة من خلال المبادلات التجارية الخارجية، نجد أن هذا الاقتصاد يعتمد وبشكل كبير على الريع البترولي لتمويل التنمية والذي تتعرض أسعاره للتقلبات المفاجئة في السوق العالمية وهو ما يشكل عائقا كبيرا لسلامة الاقتصاد الجزائري من المنافسة من طرف دول المنظومة الاقتصادية العالمية من جهة، واندماجه في المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى خاصة وأن هذه الأخيرة لا تعترف بتسعير النفط في اتفاقياتها، الأمر الذي يستدعي من الجزائر البحث عن سبل ذكية لغرض الاندماج ممثلة في الاستفادة من استثناءات تقترحها اتفاقيات هذه المنظمة وهذا باستعمالها لآلية الذكاء الاقتصادي وهو ما ستبينه الدراسة في هذه الجزئية الأخيرة منها.

المحور الثالث: الحماية الذكية للاقتصاد الجزائري من خلال الاستفادة من اتفاقيات واستثناءات المنظمة العالمية للتجارة كرافد للانفتاح الاقتصادي.

إن استمرار السياسات الحالية من جهة، وتبعا لنوايا الدول المتقدمة والمتمثلة في بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية وإجبارها على التكيف مع النظام التجاري العالمي من جهة أخرى. سينجم عنه بلا شك ضآلة في الآثار الايجابية بالمقارنة مع الآثار السلبية بعد انضمام هذه الدول (النامية) ومنها الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. مما يتوجب عليها العمل على تثمين اندماجها تبعا لإستراتيجية الحماية الذكية من خلال الاستفادة من الاتفاقيات والاستثناءات وكذلك العمل على التأهيل.

أولا: الحماية الذكية للاقتصاد الجزائري من خلال الاتفاقيات

1. اتفاقيات الإجراءات الوقائية:

يسمح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وحسب المادة (**19**) باتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعتها المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من أية سلعة، بشكل يسبب ضررا كبيرا فعليا أو محتملا لهذه الصناعات، وتأخذ هذه الإجراءات شكل فرض حصة على السلعة المستوردة، أو فرض رسوم إضافية عليها، أو سحب التزامات بتنازلات جمركية على هذه السلعة.[8]

ويمكن تطبيق الإجراءات الوقائية لفترة أربع سنوات، ويجوز تمديدها إلى 10 سنوات بالنسبة للدول النامية وبالتالي الجزائر، بالإضافة إلى ذلك فإن الإتفاقية تتضمن عددا من الاستثناءات، يمكن أن تستخدم كإجراءات حمائية: [9]

أ)- اتخاذ إجراءات وقائية مؤقتة أو شرطية، و ذلك حسب المادة (06)، و ذلك إذا كان هناك ضرر ناتج عن الواردات، حيث يمكن للدول زيادة التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات بشرط أن لا تتجاوز 200 يوم.

ب)- سحب أو تعديل التزامها، أي التراجع عن تحرير قطاع معين، و ذلك بعد إجراء مفاوضات مع البلد العضو و/أو الأعضاء الذين يمكن أن يتضرروا من هذا السحب أو التعديل.

ج)- لا تطبق الإجراءات الوقائية على الواردات التي يكون منشأها البلدان النامية، إذا كانت هذه الواردات لا تزيد عن 03% من إجمالي واردات البلد المستورد، كما يمكن للبلدان النامية تمديد فترة استخدامها للإجراءات الوقائية حتى 10 سنوات، و هكذا قد تستفيد الجزائر من هذه الاستثناءات.

2. اتفاقية الخدمات:

تختلف التجارة في السلع عن التجارة في الخدمات فيما يتعلق بالأساليب والإجراءات الحمائية التي تواجهها. فالسلع تفرض عليها الحواجز التجارية عند عبورها حدود الدولة، بينما الخدمات تفرض عليها القيود الحمائية. بموجب التشريعات والقوانين الوطنية بالدولة المضيفة التي يقدم فيها المورد الأجنبي خدماته.

لهذا فان تحرير التجارة في الخدمات لا يمكن تحقيقه بدون إلغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية، كما أن تحرير التجارة في الخدمات الشخصية يقتضي بالضرورة إلغاء القيود المفروضة على تحركات القوة العاملة هذا من جهة[10]، أما من جهة اخرى فإن هناك بعض الاستثناءات في اتفاقية الخدمات، والتي يمكن أن توفر بعض الحماية، أهمها:[11]

✓ يسمح الإتفاق بوضع قيود على التحويلات المالية، ومدفوعات العمليات التجارية في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات.

✓ لا يقتضي الإتفاق بالتحرير الفوري وفتح الأسواق في مختلف قطاعات الخدمات، بل يترك لكل دولة حرية اختيار ما تراه مناسبا من القطاعات لفتح أسواقها.

✓ يستبعد من التحرير بعض الخدمات الحكومية غير التجارية، مثل أنشطة البنوك المركزية والتأمينات الإجتماعية.

✓ عدم سريان شرط الدولة الأولى بالرعاية وتسهيل النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية على المشتريات الحكومية.

✓ مراعاة ظروف الدول النامية ومنها الجزائر عن طريق فتح بعض القطاعات فقط للمنافسة، و تحرير بعض أنواع المعاملات، و التدرج الزمني في فتح الأسواق، مع وضع ما تراه من شروط ضد الاحانب في تعاقدها معهم.

ثانيا:الحماية الذكية للاقتصاد الجزائري من خلال الاستثناءات

يمكن حماية الإقتصاد الوطني وبطريقة ذكية ودون الإخلال بمبادئ المنظمة العالمية للتجارة من الإنعكاسات السلبية التي قد تصيبه من خلال مجموعة من الاستثناءات التي وضعت لصالح الدول النامية، ومنها:

1. آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة:

هي عبارة عن إستثناء من آلية الوقاية الواردة في الإتفاق العام للوقاية، حيث ينص الإتفاق العام على مايلي:[12]

أ- أن يتقدم المنتجون المحليون للسلعة المطلوب وقايتها أو حمايتها، و الذين يدعون أنهم تضرروا من تزايد الواردات الأجنبية بطلب إلى السلطات المعنية.

ب- أن يتم إثبات هذا الضرر، وبعدها يتم التعويض. وعليه وحسب آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة فانه يسمح للدول الأعضاء بالمنظمة أن يرفعوا الرسوم الجمركية، أو يستخدموا القيود الكمية للحد من الواردات في الحالات التالية:

* زيادة الواردات كميا عن حدود معينة أو انخفاض أسعار سلعة ما في سوقها المحلي عن حدود معينة.

فيمكن للجزائر أن تستفيد من هذه الآلية في إطار المنظمة العالمية للتجارة لحماية الإقتصاد الوطني.

2. الحق في استخدام القيود الكمية:

لقد نصت المادة الحادية عشر من المنظمة العالمية للتجارة صراحة على تحريم استخدام القيود الكمية، لكن هناك استثناءات يسمح فيها بفرض القيود الكمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات وذلك حسب المادة 12.

وبهذا يمكن للجزائر في حالة تعرضها لعجز ميزان مدفوعاتها أن تستخدم القيود الكمية، بالإضافة إلى ذلك فان المادة 18 من هذه الاتفاقية منحت استثناءات إضافية للدول النامية من خلال جانبين:

الجانب01: يحق للدول النامية اللجوء للقيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها بالرغم من عدم توفر الشروط سابقة الذكر في المادة 12.

الجانب الثاني: يحق للدول النامية اللجوء إلى القيود الكمية لحماية الصناعات الوطنية، سواء كانت ناشئة أو غير ناشئة طالما أن تلك الصناعات مطلوبة، وبالتالي فان الجزائر ستستفيد من هذه الاستثناءات.

3. الحق في الحماية ضد المنافسة غير المشروعة (الإغراق):

إن الإغراق لا يتحقق بمجرد أن السلعة تباع بأقل من سعرها في البلد المصدر، بل يتعين توفر شرطين أساسيين:

الشرط الأول: أن يؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية، يتمثل في انخفاض المبيعات أو الأرباح أو الاستثمارات، أو العمالة في صناعة محلية قائمة.

الشرط الثاني: ضرورة وجود علاقة سببية بين بيع السلعة المستوردة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر و ما حدث من أضرار للصناعة المحلية.

أما إذا أثبتت العوامل الثلاث و هي الإغراق، الضرر الملموس والعلاقة السببية، هنا يصبح للبلد المستورد الحق في فرض ضريبة جمركية إضافية ضد الإغراق، تكون معادلة لهامش الإغراق، أي الفرق في سعر البيع في البلد المصدر و سعر البيع في البلد المستورد. وبصفة عامة الضريبة تبقى مدة 5 سنوات من تاريخ فرضها.

4. الحق في الحماية ضد الدعم غير المشروع

إن السلعة المستوردة المدعمة تباع في سوق الدولة المستوردة بسعر أقل من السعر الذي كان يمكن أن تباع به لولا وجود هذا الدعم، وفي هذه الحالة يحق للدولة المستوردة أن تفرض ضريبة مضادة للدعم، تسمى رسما تعويضيا، وهي تشترط وجود الدعم والضرر الملموس، وكذلك العلاقة السببية، كما تم الإشارة إليه سابقا.

وفي هذا الإطار هناك عدة استثناءات لصالح البلدان النامية، ومنها الجزائر عند انضمامها للمنظمة، تتمثل في إمكانية قيام هذه البلدان بدعم صادراتها، ودعم تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة، وإعفاء المؤسسات المرتقب خوصصتها من ديونها، وعدم فرض الرسوم التعويضية على واردات المنتجات الناشئة في هذه البلدان، إذا كان حجمها لا يزيد عن 04% من الواردات الكلية من هذه المنتجات في البلدان المستوردة.[13]

ومن جهة أخرى يسمح للبلدان النامية بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تقدم الدعم للمنتجات الصناعية، و تتخذ إجراءات تعويضية بشرط تقديم جميع المعطيات و المعلومات الخاصة ببرامج الحكومة المتعلقة بالإنتاج الصناعي عندما يطلب منها ذلك.

ثالثا: الحماية الذكية للاقتصاد الجزائري من خلال دور الدولة التأهيلي لتعظيم مكاسب الانفتاح

1. التأهيل الاقتصادي على المستوى المحلي :

يتمثل هذا التأهيل في جملة من التغيرات والتحولات التي يجب أن تحدثها الدولة في العديد من الميادين والمجالات بالإضافة إلى العديد من السياسات التي يجب أن تتبعها والمتمثلة في:

– تأهيل الإدارة الجزائرية من خلال تطوير الأساليب التي تتبعها حيث تتحول من إدارة إدارية إلى إدارة اقتصادية تتماشى والأوضاع الجديدة إضافة إلى تأهيل المؤسسة الاقتصادية.

– لابد من مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة سواء بين الشركات المحلية المؤهلة أو بينها وبين المؤسسات الأجنبية مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وبالتالي يحفز الاقتصاد الجزائري على توسيع القاعدة الإنتاجية.[14]

– تأهيل وتدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.

– محاولة جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتوفير المحيط المالي والمصرفي وتطويره من أجل ذلك.

– تمتين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية.[15]

– الإسراع في عملية استغلال القواعد الواردة في اتفاقية جولة أورغواي والتي تسمح للدول النامية خلال الفترة الانتقالية بتطبيق تعريفات أقل على الواردات من أعضاء المجموعة.[16]

– الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري والذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية.

2. التأهيل الاقتصادي على المستوى المغاربي :

إن بناء اتحاد مغاربي فعلي وإنشاء تكتل حقيقي يّمكن من تعزيز القوة التفاوضية له حتى يكون له دور فاعل ومشارك في عملية صنع القرار أضحى ضرورة ملحة ومستعجلة، وإن تحقق ذلك فإن الجزائر والدول المغاربية يمكنها التخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية، الإقليمية والدولية حيث أن هذا الاتحاد سيتيح فرصة أكبر للشركات المحلية من تبادل الخبرات في الإنتاج والتسويق وزيادة رأس المال التي تنتج عن عملية الاندماج، كما أن هذا التكتل سيصبح شريك قوي للطرف الأجنبي يضطره لقبول المشاركة ونقل معارفه والتكنولوجيا، ولا يكفي نجاح دول المغرب العربي في التكتل من خلال اتحاد المغرب العربي بل يجب التفكير الجدي والسريع في تنسيق الجهود مع الدول العربية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن منطقة التجارة العربية الحرة وتفعيلها على أرض الواقع وتوسيع نطاق شمولها في أقرب الآجال.

3. التأهيل الاقتصادي على المستوى الدولي :

1.3. الدفاع:

وذلك بالتخلي عن السياسات الانغلاقية التي تقوم على الحد من منافسة الإنتاج الوطني باستخدام الوسائل الحمائية بمختلف أنواعها (سواء الأساليب الإدارية أو الجمركية...) وتبني السياسات الانفتاحية التي تضمن لها التوسع في اتجاه الأسواق الخارجية وذلك من خلال التركيز على أصناف محدودة في الإنتاج المميز.

2.3. التناطح الإيجابي:

المقصود بذلك أن المؤسسات المحلية ستجد نفسها مضطرة لمضاهاة المؤسسات الأجنبية في حين لا تستطيع الاعتماد على وضعها الحالي وعليه فلابد عليها من إعادة تنظيم وتأهيل كل مقوماتها المادية والبشرية وذلك من أجل الارتقاء بالمنتوج الوطني من حيث التقليل من التكلفة ،وجودة المنتوج النهائي حيث يجب الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية، الاهتمام بالمظهر الخارجي للعبوات.[17]

3.3. الاعتماد على أسلوب جديد من الحماية:

حيث توفره التكتلات الاقتصادية التي تمكن الدول الأعضاء من الاستفادة منه لمواجهة بقية الدول وتضمن المشاركة الإيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية، هذه التكتلات التي أصبحت السبيل الوحيد أمام الجزائر وكافة الدول النامية من أجل المحافظة على مصالحها وتقليل أضرار ومخاطر العولمة التي تسيطر عليها الدول المتقدمة وشركاتها العابرة للقارات.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة ومن خلال ما تم استعراضه في جوانبها تبين لنا أنه لا توجد آثار ايجابية إلا وكانت هناك آثار سلبية وذلك على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لهذا فعلى الجزائر وبالرغم من تأخيرها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة العمل على استغلال جميع الفرص المتاحة لها وبشكل جيد حتى تقلل من قيمة الآثار السلبية التي قد تمس مختلف القطاعات. ومن جهة أخرى يمكن للجزائر أن تستغل بعض المزايا والفرص الممنوحة للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية في إطار إستراتيجية الذكاء الاقتصادي، وهذا من خلال مواكبة التغيرات التي تحدث على المستوى العالمي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم **الاقتراحات** و**التوصيات** التالية:

- بحكم الثروات التي تتمتع بها الجزائر فإنها أمام نافذة تاريخية يجب عليها استغلالها الاستغلال الأمثل للاندماج في المنظمة العالمية للتجارة.

- لأن الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة، فعلى الجزائر أن تحاول النهوض به حتى يكون مهيأ وقادرا على الوقوف في وجه العولمة.

- لا يجب النظر إلى آثار الانضمام إلى المنظمة في الأجل القريب، لأنها حتما ستكون سلبية، بل يجب ضمان الاستفادة من الايجابيات على المدى البعيد إذا ما تم تحسين فعالية الاقتصاد من خلال آلية الذكاء الاقتصادي.

- ضرورة توسيع قاعدة الصادرات وذلك من خلال خلق بدائل لصادرات المحروقات مع العلم أن الجزائر تمتلك إمكانيات وموارد اقتصادية تتيح لها ذلك مثل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات (السياحة مثلا).

- ضرورة تدخل السلطات العامة في توفير الأمن الاقتصادي وحماية الإرث المعرفي للمؤسسات الاقتصادية والدولة على حد سواء من التدخلات الأجنبية الهادفة للمساس بخصوصيات المعلومات الحساسة لكلا الطرفين ،وهذا ما يسمى بمكافحة التجسس الاقتصادي.

الهوامش

[1] Nicolas Moinet, **Petite histoire de l'Intelligence économique : une innovation à la française**, Paris, L'harmattan ,2010 ,p17.

* مسؤول كبير في شؤون الذكاء الاقتصادي للأمانة العامة للدفاع الوطني SGDN.

[2] François JAKOBIAK, **L'intelligence économique**, Levier de compétitivité et d'innovation pour l'entreprise sur le site : www.lyon-ville-entrepreneuriat.org

[3] A .Bloch , **L'intelligence économique** , Economica , Paris ,1996 ,P .10.

[4] تير رضا، **دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير: واقعه وآفاقه في الجزائر**، جامعة الجزائر، 2007، ص 10.

[5] جمال الدين سحنون، فاضل عبد القادر، **الذكاء الاقتصادي وأمن الدولة**، الملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر يومي 17 و18 أفريل 2006.

[6] تير رضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

[7] مولحسان آيات الله، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر– مصر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر، 2010-2011، ص 152.

[8] سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية (معوقات الانضمام وآفاقه)**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص 96.

[9] أحمد يوسف الشحات، **الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية**، القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر،2001. ص 77.

[10] أحمد هلال، **اهتمامات الدول العربية لتجارة الخدمات في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، القاهرة: بدون دار نشر، 1998، ص 13.

[11] عبد الناصر نزار العبادي، **المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاديات النامية**، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء، 1999، ص 157.

[12] محمد مأمون عبد الفتاح، **إتفاق التجارة في السلع الزراعية، قضايا تهم الدول العربية**، نيويورك: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، 2001، ص9.

[13] عبد الواحد العفوري، **العولمة و الجات** ، الطبعة الأولى، القاهرة: بدون دار نشر، 2000، ص111.

[14] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، **آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 4، ماي2003 ، ص97.

[15] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001 ، ص97 .

[16] عبد المنعم .م .ط .حمد النيل، **آفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثاني،2003 ، ص 95.

[17] صلاح الدين السيسي، **الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم**، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتاب، 2003، ص26 .